محصلة أسبوعية سلبية للسعري...والوزني وكويت 15 بالأخضر

62.4 مليون دينار إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية متباينة خلال الأسبوع المنتهي في 5 نوفمبر 2015، مقارنة بأدائها في نهاية الأسبوع الماضي المنتهي في 29 أكتوبر الجاري.

وتراجع المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي بنسبة 0.089% تقريباً خاسراً نحو 4.6 نقطة فقدها من رصيده بعد وصوله لمستوى 5770.78 نقطة، فيما كان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5775.36 نقطة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني للسوق تداولات هذا الأسبوع عند مستوى 390.58 نقطة، محققاً ارتفاعاً اسبوعياً تُقدر نسبته بحوالي 0.57% بمكاسب بلغت 2.2 نقطة تقريباً، وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 388.37 نقطة.

وارتفع مؤشر (كويت 15) خلال الأسبوع بنحو 0.59%، وذلك بعد أن انهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 929.77 نقطة، علماً بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 924.3 نقطة، ما يعني تحقيقه مكاسب أسبوعية تُقدر بحوالي 5.5 نقطة.

62.4 مليون دينار إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

وبلغت الكميات بنهاية الأسبوع الجاري حوالي 755.08 مليون سهم، مقارنة بنحو 780.57 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بتراجع نسبته 3.3% تقريباً.

وارتفعت السيولة في البورصة بنهاية الأسبوع الجاري بحوالي 6.4% إلى 62.41 مليون دينار تقريباً (205.63 مليون دولار)، مقابل نحو 58.64 مليون دينار تقريباً (193.38 مليون دولار) في الأسبوع السابق.

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 18.42 الف صفقة، مقابل 17.08 الف صفقة تقريباً في ختام الأسبوع الماضي، بارتفاع تقترب نسبته من 8%.

وتعليقاً على الأداء العام للبورصة الكويتي، قال المحلل الفني وعضو الجمعية المصرية للمحليين الفنيين- محمد سنبل «لم يطرأ أي تغيير من الناحية الفنية على المؤشر السعري، فمستوى 5600 منطقة دعم قوية، وكسرها بداية رحلة هبوط جديدة».

واضاف «انصح المتعاملين بالسوق الكويتي ضرورة انتظار ظهور القوى الشرائية الدالة على ذلك، ولم تظهر بعد، كما لا ننصح ايضاً بعمل متوسطات سعرية لحاملي الأسهم، فاموالك هي وسيلة وغايتها استغلال افضل الفرص الاستثمارية، وهذ لم يحن وقته، الصبر الصبر».

أسبوع متباين للبورصة

سنبل: مستوى 5600 منطقة دعم قوية وكسرها بداية رحلة هبوط جديدة

وأوضح «سنبل» أن هناك عدة أسباب لاضطراب وتذبذب الأداء العام بالسوق الكويتي، منها توالي انسحاب الشركات من البورصة، وضعف السيولة، وعزوف المستثمرين، وأضيف لها تهاوي أسعار برنت، والتلويح بين الحين والآخر برفع الفائدة من قبل الفيدرالي».

وأشار إلى أن كل الأسباب السابقة تهون، لكن يبقى السبب الأهم هيئة سوق المال، والسؤال تطهير أم تهجير؟.. لم نسمع خلال السنة أو السنتين الماضيتين أي نجاحات عائدة على المتعاملين، وبلسان حال المتعاملين يريدون إسقاط هيئة سوق المال».

واختتم «سنبل» حديثه قائلاً «النفط يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في التأثير؛ لأن الانخفاض الكبير أدى إلى التخلي عن بعض المشاريع التوسعية بالجزائر مثلاً، وبدأت بلاد أخرى بالتلويح برفع الدعم السخي مثل السعودية، كما أن تراجع أسعار النفط سيؤثر أيضاً على خطط الاستثمارات العالمية إلى سحب الدول النفطية بعضاً من أرصدتها من بنوك وبورصات عالمية، ومع دخول إيران بمعروض جديد للسوق سيؤدي ذلك إلى ضغط أكثر على هذه الحكومات وعلى أسعار برنت واستهداف أسعار دنيا جديدة نحو 36$ في الربع الأول أو على الأكثر بالربع الثاني في 2016».

بحضور الرئيس التنفيذي وسفراء الدول المعتمدة لدى البلاد

مؤسسة البترول الكويتية أحيت ذكرى إطفاء آخر بئر نفطية واحتفلت باليوم البيئي

بحضور الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني، ومشاركة الرؤساء التنفيذيين في الشركات النفطية التابعة، وحشد من المسؤولين في القطاع النفطي، إلى جانب سفراء الدول المعتمدة لدى دولة الكويت، احتفلت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها باليوم البيئي وذكرى إطفاء آخر بئر نفطي، وذلك يوم الخميس الموافق 5 نوفمبر 2015، في واحة الصبيحية بحقل برقان.

بدأ الاحتفال بكلمة السيد نزار العدساني الذي أعرب عن سعادته للمشاركة في الاحتفال باليوم البيئي وذكرى اطفاء اخر بئر نفطي، مشيرا إلى تلك الذكرى التي سجلت مرحلة جديدة في تاريخ دولة الكويت الحديث بعدما استطاعت دولة الكويت بجهود ابنائها المخلصين وتضحياتهم، وبمساعدة الدول الصديقة من السيطرة على اكبر كارثة بيئية شهدها التاريخ، والتي تمثلت في قيام القوات الصدامية الغاشمة بحرق ما يفوق عن 700 بئر نفطي. مؤكدا أن كارثة حرق آبار النفط الكويتية تعد دليلا واضحا على آثار الحروب المدمرة على البيئة والكائنات الحية.

وأوضح العدساني أن حرق آبار النفط أوقع آثارا جسيمة على صحة الإنسان الذي يعيش على أرض الكويت، وذلك من خلال ما أحدثته من تلوث للهواء، والماء. لافتاً إلى أن خطر حرق الآبار امتد ليشمل المياه الجوفية التي تعاني الكويت في الأساس من ندرتها.

وذكر العدساني أن إطفاء الآبار المشتعلة استغرق ٨ شهور، وأن تلك الفترة الزمنية حطمت التوقعات التي كانت تشير إلى فترات زمنية متباعدة وبتكاليف مالية وبشرية كبيرة، متذكرا مآثر سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، الذي شارك في الاحتفال بإطفاء آخر بئر محترق في الكويت بتاريخ السادس من نوفمبر 1991.

وبين العدساني أن تجربة إطفاء الآبار المحترقة في دولة الكويت كانت دافعا قويا وباعثا حقيقيا لتطوير مبادرات وآليات مجابهة الأزمات، فضلا عن الاستعداد للتعامل مع أي طارئ او كارثة تهدد البيئة وفق مقاييس مهنية ومنظمة ومدروسة ضمن روح الفريق الواحد.

وأكد العدساني حرص دولة الكويت، ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها ترسيخ مفاهيم الأمن والسلامة والصحة والبيئة، وأن تصبح هذه المفاهيم ثقافة وقيمة اخلاقية، وليست شعارا فقط.

وفي نهاية كلمته وجه الشكر لكل الشرفاء الذين ضحوا من اجل الحفاظ على ثروة الكويت، وللأصدقاء الذين ساهموا في إطفاء آبار النفط المشتعلة، مؤكدا أن دوله الكويت تعمل جاهدة لتعزيز دورها الدولي في أمن إمدادات الطاقة وفق خطة طويلة الأجل تستهدف رفع قدراتها الإنتاجية وإنتاج منتجات نظيفة.

بدوره رحب الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت السيد هاشم هاشم بالحضور، مستذكرا الأوقات العصيبة التي عاشتها دولة الكويت، وعاشها القطاع النفطي جراء قيام القوات الغازية بتفجير واشعال النيران في 727 بئرا نفطية كويتية، الأمر الذي أدى إلى كارثة بيئية غير مسبوقة، نتج عنها حرق ستة ملايين برميل من النفط يوميا.

واشار هاشم إلى أن تلك الكارثة البيئية أدت إلى انخفاض ملموس في درجات الحرارة المحلية بلغ عشر درجات، رافقته تغيرات مناخية بارزة، وذلك بعدما تحول نهار الكويت إلى ليل وخيمت عليه غيوم سوداء ثقيلة، محملة بغازات سامة، إلى جانب انتشار الدخان الناتج عن الحرائق إلى مسافات بلغت الفي كيلومتر حتى وصل إلى حدود كل من الصين والهند، أما الرماد الناتج عنها فبلغ حدود اليابان وجزر هاواي.

لافتا إلى أن دولة الكويت بذلت جهودا كبيرة للتغلب على تلك الكارثة، وأن نهاية شهر أغسطس 1991، شهد تواجد إحدى عشرة شركة متخصصة في مكافحة حرائق النفط للعمل في المنطقة، وهي فرق مثلت ثلاث قارات، وجاءت من الكويت، وكندا، وفرنسا، والمجر، ورومانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والصين، وإيران، والأرجنتين، والولايات المتحدة الأمريكية.

واستعرض هاشم خطوات دولة الكويت بشكل عام، وشركة نفط الكويت بشكل خاص، المتمثلة في تبني عدد المبادرات والمشاريع المستدامة لإعادة تأهيل البيئة المتضررة في الكويت، إذ نفذت الشركة واحدا من أكبر المشاريع البيئية في المنطقة، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الاستراتيجية الهادفة لإعادة تأهيل وحماية البيئة. ولفت هاشم إلى أن شركة نفط الكويت حريصة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالشؤون البيئية، وأنها أعدت مبادرات لحماية البيئة، منها أطلقت برنامجا رائدا لإدارة نوعية الهواء، يعمل على رصد ومراقبة جودة الهواء والانبعاثات، وتنفيذ عدد من البرامج المتميزة، التي ساهمت بمجملها في خفض انبعاثات حرق الغاز إلى أقل من واحد في المائة، وهو ما ساهم في فوز الشركة بجائزة البيئة الأولى لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وذلك لحرصها على حماية البيئة، وتحسين مستوى الهواء، وخفض معدل انبعاثات احتراق الغاز، وغير ذلك من المشاريع المهمة التي تصب في مصلحة المحافظة على البيئة.

جانب من الاحتفال

«بيتك» يرعى ويشارك في مؤتمر «تمكين الشباب» الرابع

يستعرض الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن سعد الناهض خلال مشاركته في مؤتمر «تمكين الشباب» الذي يعقد في دورته الرابعة تحت عنوان «الاعلام الإلكتروني والتكنولوجيا» برعاية استراتيجية من «بيتك» رؤية «بيتك» التي تؤكد على اهمية دور الشباب في تحقيق التنمية وتطوير قدرات المجتمع، حيث يمثلون الشريحة الاكبر من المواطنين، ويعتبر «بيتك» الاستثمار في تأهيل وتدريب القدرات الشابة من الخريجين والعاملين، من افضل واهم مجالات الاستثمار التي يمكن ان تساهم في تحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة اذا ما تم توجيه هذه الطاقات، نحو العمل الحر في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، او في القطاع الخاص لصقل خبراتهم بمجالات عمله المتنوعة، وتنمية روح القيادة، ورفع مستوى الكفاءة، ومواكبة التطور العالمي في مجال الاعمال والمشاريع والتنمية البشرية. وفي الحلقة النقاشية بعنوان «دور البنوك في مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة» سيتوه الناهض بالدور المهم والمحوري الذي يلعبه «بيتك» لدعم المشاريع الصغيرة ايمانا بأهميتها ودورها الاقتصادي، في مجال توظيف العمالة الوطنية، وتنويع مصادر الدخل، وبناء قطاع خاص منتج وحيوي، يمكنه ان يكون رافدا مهما للتنمية، وتأهيل قيادات شابة تتولى زمام المبادرة في مجالات الاقتصاد المختلفة، وعلاوة على توفير التمويل اللازم لهذه النوعية من المشاريع وفق الضوابط والمعايير المتبعة، فان «بيتك» بحقق علاقة الشراكة بمتطلباتها الاقتصادية والادارية مع عملائه من اصحاب المشاريع الصغيرة، وهو ما يضيف قدرات وطاقات اضافية لأعمالهم تدفع بها الى مجالات وافاق جديدة.

ارتفاع أرباح «مبرد» في 9 أشهر 79 %

اظهرت النتائج المالية لشركة مبرد للنقل (MUBARRAD)، المدرجة ببورصة الكويت، ارتفاع أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 79.1% تقريبا، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2014.

وبلغت أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 3.26 مليون دينار تقريبا (10.74 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 1.82 مليون دينار (6 ملايين دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي.

وقالت "الشركة" إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى الربح الناتج من عملية بيع محفظة استثمارية انخفضت قيمتها بالكامل في السنوات السابقة.

وكانت الأرباح النصفية لـ "مبرد" قد ارتفعت بنسبة 87% تقريبا، لتصل لنحو 2.99 مليون دينار، مقابل 1.6 مليون دينار أرباح نفس الفترة من عام 2014.

تعمل "الشركة" في نقل البضائع، وتملك وإيجار واستئجار وسائل النقل والتحميل بكافة أنواعها، وفتح الكراجات للقيام بأعمال الصيانة لجميع وسائل النقل المختلفة، بالإضافة للقيام بأعمال أخرى.

ويبلغ رأسمال "الشركة" 16.37 مليون دينار تقريبا، موزعا على نحو 163.7 مليون سهم، بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد.

أرباح «التغليف» ترتفع إلى 1.7 مليون دينار في تسعة أشهر

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف «التغليف» (KPAK)، المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، ارتفاع الأرباح خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015 بنسبة 29%، مقارنة بأرباح نفس الفترة من عام 2014.

وحققت «الشركة» أرباحاً خلال التسعة أشهر من العام الجاري بقيمة 1.7 مليون دينار (ما يعادل 5.68 مليون دولار)، مقابل ربح 1.33 مليون دينار (ما يعادل 4.39 مليون دولار) خلال نفس الفترة من عام 2014.

وبلغت ربحية السهم 37.08 فلس، مقابل 28.67 فلس خلال الفترة المقارنة.

وبلغ صافي الربح التشغيلي 2.08 مليون دينار بارتفاع نسبته 38% من الربح التشغيلي خلال التسعة أشهر من عام 2014 البالغة 1.5 مليون دينار.

وحققت «الشركة» أرباحاً خلال الربع الثالث من عام 2015 بقيمة 581.8 الف دينار، مقابل 496.3 الف دينار خلال نفس الفترة من عام 2014، بنمو نسبته 17%.

أرجعت «الشركة» سبب ارتفاع صافي الربح إلى الزيادة في المبيعات والانخفاض في سعر المواد الخام نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

وارتفعت أرباح «التغليف» بنهاية النصف الأول من العام الجاري بنسبة 36.2% إلى 1.14 مليون دينار (3.77 مليون دولار)، تأسست «الشركة» عام 1999، وأدرجت ببورصة الكويت في عام 2003، ويبلغ رأسمالها 4.65 مليون دينار تقريبا، موزعا على نحو 46.5 مليون سهم.

«اتش إم جي» تطرح عقاراتها في «توب تن» العقاري

اعلنت مجموعة «اتش. ام. جي العقارية» عن مشاركتها في معرض توب تن العقاري، من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى 11 نوفمبر المقبل في الريجنسي، وستطرح من خلاله مجموعة منالعقاراتالمميزة في بريطانيا، امريكا، اسبانيا، وتركيا.

واكدت ان هذا المعرض العقاري يمثل بالنسبة للمجموعة دافع لتسليط الضوء على ابرز مشاريعها العقارية، بهدف الوصول الى اكبر شريحة من العملاء والراغبين بامتلاك عقارات سكنية وتجارية في العالم.

ويرى المدير التنفيذي لمجموعة «اتش.ام.جي العقارية» محمد عفيفي في هذا المعرض فرصة مميزة للتواصل مع العملاء لتقديم افضل الخدمات العقارية، مشيرا إلى ما حققته المجموعة من مكانة رائدة في قطاع الوساطة والتطويرالعقاري والاستثمار بالإضافة إلى توافر فرص مغرية امام العملاء والمستثمرين لاختيار ما يلبي رغباتهم ويحقق متطلباتهم المستقبلية.

«الوطني للاستثمار» توصي بشراء سهم «طيران الجزيرة»

أكدت شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital)، الذراع الاستثماري لبنك الكويت الوطني "NBK"، على توصيتها بشراء سهم مجموعة طيران الجزيرة (JAZEERA)، المدرج بالسوق الكويتي، مع تحديد القيمة العادلة عند مستوى سعري 580 فلسا.

وقالت "الوطني للاستثمار" في مذكرة بحثية، إن طيران الجزيرة أعلنت عن نتائج مالية قوية خلال الربع الثالث من العام الجاري، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 15% على أساس سنوي إلى 8.5 مليون دينار، كما قفز هامش الربح التشغيلي إلى 40%.

وأرجعت المذكرة أن هذا الأداء نتج عن الزيادة في عدد المسافرين بنسبة 9% على أساس سنوي خلال الربع الثالث.

وبلغت أرباح الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من 2015 نحو 14.5 مليون دينار، فيما ارتفعت أرباح الربع الثالث من العام بحوالي 2.4%.

وأضافت المذكرة أن "طيران الجزيرة" أنجزت نقل جميع الأصول المحتفظ بها للبيع يوم 14 اكتوبر 2015 وقامت بتحديد مواعيد برنامج تخفيض رأس المال.

وكان مساهمو مجموعة طيران الجزيرة قد قاموا بالموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأسمال الشركة من 42 مليون دينار إلى 20 مليون دينار، من خلال برنامج إعادة شراء الأسهم ليتناسب رأسمال الشركة مع حجم العمليات الحالية بعد عملية التخارج من قطاع تأجير الطائرات.

وأوضح رئيس مجلس إدارة المجموعة- مروان بود، في وقت سابق، أن عملية تخفيض رأس المال سوف تقوم بتصفية جميع الديون على عاتق الشركة، مما يؤدي إلى شركة خالية من الديون بحلول نهاية العام الجاري، وسيكون برنامج إعادة شراء الأسهم الذي ستنفذه المجموعة أول عملية يتم تنفيذها تبعاً للإجراءات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية الجديد (2013/97) في الكويت.

وأشارت المذكرة إلى تراجع الإيرادات بنسبة 1% خلال الربع الثالث من العام الجاري على أساس سنوي إلى 21 مليون دينار، مضيفة إلى أن الدخل تراجع بنسبة 10% إلى 53 مليون دينار، ولكن تم تعويضة بشكل كبير مع ارتفاع عدد المسافرين.

وأرجعت إدارة الشركة انخفاض الدخل إلى انعكاس تراجع أسعار البترول نتيجة تفكيك رسوم الوقود من سعر تذاكر الطيران.

وتعمل "طيران الجزيرة" في خدمات النقل الجوي من دون الخدمات الكمالية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة، أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها، وأعمال أخرى.